



العدالة في الفكر الإسلامي ونظرية في العدالة لجون راولز
. دراسة مقارنة في تجديد المفاهيم المشتركة بين الفكر الإسلامي والغربي

م.د. تماضر مرشد سليم آل جعفر

وزارة التربية/ تربية الكرخ الثانية

tm.saleem@yahoo.com

ملخص البحث :

طرحت الفلسفة تصورات عن العدالة، وبالمقابل كان العدل المفهوم المحوري للقرآن، فاختلفت مصاديق العدالة باختلاف السياقات التاريخية التي مرَّ بها المسلمون وتأثيرات أحداث التاريخ في توجهات المفكرين المسلمين، وعلى المستوى المعياري هل يمكن أن نقيم مقارنة بين تصورين للعدالة؟، كما أوردها القرآن والفكر الإسلامي، مقابل العدالة كما طرحتها الليبرالية المعاصرة ممثلة في نظرية جون رولز؟. أسباب كتابة البحث، بيان دور الفلسفة الأخلاقية في معالجة آفات المجتمعات . شعوباً وساسة . ووضع نظريات فكرية يمكن تطبيقها في المجتمع العربي والإسلامي وإعادة النظر في التفسير القرآني لمفاهيم العدل والحرية بما يتناسب والمفاهيم أو النظريات الحديثة في العالم الغربي، مع اعتبار خصوصية القرآن الكريم..

Justice in Islamic Thought and a Theory of Justice by John Rawls

A comparative study in renewing the common concepts between Islamic and Western thought

M.D. Tamadur Murshid Salim Al Jaafar

Abstract

Philosophy throughout its history and its various systems has presented conceptions of justice, and in return justice was the central concept of the



Qur'an. Two scenarios of justice?, Justice as reported by the Qur'an and understood by thinkers of Islam who are interested in the moral and legal affairs, as opposed to justice as presented by contemporary liberalism represented by John Rawls's theory ?Reasons for writing the research, to draw attention to the role of moral philosophy in addressing the scourges of societies - peoples and politicians - and to develop intellectual theories that can be applied in the Arab and Islamic society and to reconsider the Qur'anic interpretation of the concepts of justice and freedom in a way that is consistent with modern concepts or theories in the Western world, taking into account the specificity of the Noble Qur'an.

المقدمة

يُعد مفهوم العدالة ذا قيمة إنسانية أكدت عليها النظم الأخلاقية الإلهية والبشرية منذ بدء الخليقة، وفي الفلسفة وضعها أفلاطون على قمة هرم القيم الأخلاقية التي تعزز الشعور الإنساني بالاستقرار والأمن. وقد طرحت الفلسفة طوال تاريخها وبمختلف منظوماتها تصورات عن العدالة، وبالمقابل كان العدل المفهوم المحوري للقرآن، فاختلفت مصاديق العدالة باختلاف السياقات التاريخية التي مرَّ بها المسلمون وتأثيرات أحداث التاريخ عامة في توجهات المفسرين والفقهاء والمفكرين.

مشكلة البحث وتساؤلاته: تتمحور حول الإجابة عن التساؤل العام للبحث، هل يمكن للفكر الإسلامي أن يؤسس نظرية للعدالة تتوافق ونظرية جون رولز؟ على أن تُراعي المنظومة الأخلاقية الإسلامية. وعلى المستوى المعياري هل يمكن أن نقيم مقارنة بين تصورين للعدالة؟، العدالة كما أوردها القرآن وفهمها مفكروا الإسلام المهتمون بالشأن القانوني الأخلاقي، مقابل العدالة كما طرحها الليبرالية المعاصرة ممثلة في نظرية جون رولز؟.

أسباب البحث وهدفه: لفت النظر إلى دور الفلسفة الأخلاقية في معالجة آفات المجتمعات . شعوبًا وساسة . لا سيما بعد انهيار المجتمعات العربية المتأثرة بالثورات التي رافقها العنف، ووضع نظريات فكرية يمكن تطبيقها في المجتمع العربي والإسلامي بتوجهاته المختلفة، وإعادة النظر في التفسير القرآني لمفاهيم العدل والحرية بما يتناسب والمفاهيم أو النظريات الحديثة في العالم الغربي، مع اعتبار خصوصية القرآن الكريم.



منهجية البحث: للتعريف بأهم المصطلحات الواردة في البحث ثم بينت مفهومي العدل والعدالة عند المسلمين، لأذكر أهم الأوجه التي يمكن منها المقارنة، ثم بينت أهم الأسس التي اعتمدها رولز في نظريته، بعد ذلك بينت نقاط توافق رؤى الأديان في الشرق والغرب من خلال المفاهيم المذكورة في المبحثين متخذة منهج التحليل والمقارنة بعد استقراء الأفكار.

خطة البحث: قسمت البحث على محاور عدة: أولاً: المقدمة، ثانياً: المبحث الأول: العدالة في الإسلام ويقسم على ثلاثة مطالب، ثالثاً: المبحث الثاني نظرية العدالة عند رولز ويُقسم على مطلبين، رابعاً: المبحث الثالث المقارنة وقسمته عدة نقاط، خامساً: النتائج، سادساً: المصادر والمراجع.

المبحث الأول: العدالة في الإسلام.

المطلب الأول: مفهوم العدالة وأسسها:

أولاً: العدالة في اللغة والاصطلاح، العدل مصدر بمعنى: العدالة، وهو الاعتدال والاستقامة، وهو الميل إلى الحق. العدالة: في اللغة: الاستقامة، وفي الشريعة: عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينياً (الجرجاني، ١٩٨٣، صفحة ١٤٧).

وقد عدها المسلمون من المروءة، والمروءة يعبر عنها أهل العلم: هي الآداب النفسية التي تحمل صاحبها على الوقوف عند مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، وهي قوة للنفس مبدأ لصدور الأفعال الجميلة عنها المستتعبة للمدح شرعاً وعقلاً وفرعاً (الفيومي، صفحة ج ٣٩٧/٢).

والعدل عند المسلمين خلاف الجور وليس خلاف الظلم وخلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول: جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، وأصل الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل عنه وخولف بين النقيضين فقيل في نقيض الظلم الإنصاف وهو إعطاء الحق على التمام وفي نقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق (العسكري، صفحة ٢٣١)، الإرادة الراسخة لاحترام الحقوق وأداء كل الواجبات، ومعنى هذا أنه من اللازم إرساء القواعد الأساسية للحقوق، واحترام ما يمكن احترامه، دون تجاوز للأهداف المشروعة، ومنها ينتج " الإنصاف والمساواة بين الناس، وهو الحكم بالاستواء، وهو تحري المساواة والمماثلة بين الخصمين بأن لا يرجح أحدهما على الآخر بشيء قط، بل يكونان سواء، فلا يكون التفضيل في اللون أو الجنس أو العرق، مثل ما هو واقع بين الأمم الغالبة والمغلوبة على أمرها، ولفظ



العدالة أو المعادلة، نجد أنه يقتضي معنى المساواة، والعدل نقيض الجور، والعدل له مرادف هو القسط (نصار، ١٩٨٢، صفحة ٢٥٢) (الشرباصي، ١٩٨١، صفحة ج ١/ ٢٢).

ثانياً: أسس العدالة في الإسلام.

العدالة في الإسلام مرهونة بالحرية المنضبطة بقواعد الشرع وأخلاقيات المجتمع العربي خاصة. وهي على وفق المنهج الإلهي دعوة صريحة إلى العدل الكامل في حياة الخلق لأنه من أمر الله، ومفهوم العدالة هو أحد المفاهيم الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي طُرحت للبحث عن صيغة للتوفيق بين الحضارتين الإسلامية والغربية. ولا بد من الانتباه أن المسلمين بنوا قاعدتهم في الحكم والتشريع على أسس أهمها: القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء والمتكلمين، فضلاً عما نقلوه من الفلسفة اليونانية. وفي القرآن الكريم بيّن الله سبحانه وتعالى أن من أهم أسباب إرسال الأنبياء والرسل هو إقامة العدل بين الناس: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) ((25) الحديد)، أي بالعدل بين الناس فلا يظلم أحد (القشيري، صفحة ج ٣/ ٥٤٤). وتعني أمر الله برجحان العقل على الهوى (الجرجاني، ١٩٨٣، صفحة ١٤٧).

المطلب الثاني: العدل في السياسة وأداء الحقوق:

أولاً: العدل في السياسة وأخذ الحق:

إنّ الحكم بالعدل بين الناس حكم مطلق شامل دون النظر إلى لون أو جنس أو قرابة أو أية صلة كانت من مصلحة أو منفعة، بل إعطاء كل ذي حق حقه، لا فرق بين أفراد المجتمع، فالضعيف قوي حتى يُعطى حقه، والقوي ضعيف حتى يُؤخذ الحق منه، ومنه قول الله تعالى: (فَلذَلِكَ فَادَعُ وَاَسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمْ وَقَلَّ ءَامَنُتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ) ((15) سورة الشورى) وهذا مؤدى قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته بعد البيعة: « القوي عندي ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله » (الطبري، صفحة ج ٣/ ٢٠٣) (الكاندهلوي، ١٩٩٩، صفحة ج ٣/ ٤٢٦ . (٤٢٧). ، والعدل في الحكم كما أمر الله بإعطاء كل ذي حق حقه. وَقَالَ ابن حَزْم (٤٥٦هـ): (حد العدل أن تعطي من نفسك الواجب وتأخذه وحد الجور أن تأخذه ولا تعطيه) (ابن حزم، ١٩٧٩، صفحة ٣١)، وقد تكلم أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) عن العدل فقال: (والسلطان العادل من عدل بين العباد، وحذر من الجور والفساد، والسلطان الظالم شؤم لا يبقى ملكه ولا يدوم) (الغزالي، ١٩٨٨، صفحة ٤٤)، فجعل العدل أساساً في بقاء الملك أيّاً كان دينُ الملك، فالملكُ يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم، وأن العبادة بين الملك وربّه قد يتجاوز عنها، وأما العدل فيبينه وبين العباد لايعفو عنه إن ظلم الرعية ولا



فرق بينهم في الجاه والدين فكلهم رعيته، إذ أن الظلم يجر على البلاد الخراب ويسبب دخول الغرياء إليها.

كما كان من أسباب السعادة في المجتمع قيام العدل وانضباط الأمن من أداء الحقوق لأمره تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) ((58) النساء)، وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام، ويدخل في ذلك بالمعنى جميع الخلق كما ذكرنا في أداء الأمانات . أي بكل أديانهم .

كذلك جعل العدل قرين كمال العقول في الحاكمين: وتبين أن ظهور العدل من كمال العقل، وكمال العقل أن ترى الأشياء على ما هي، وتدرك حقائق باطنها ولا تغتر بظواهرها، والعقل هو الميزان الذي يضبط النفس البشرية ويحدد ثورتها وأهواءها ليكون الحكم عادلاً. وذلك ما أكد عليه الغزالي في تكلمه عن فضيلة العقل المحقق للعدل. كون العدل ما يحسنه العقل والظلم يستقبحه العقل (الغزالي، صفحة ٢٣).

ثانياً: واجب الحاكم وحق الشعب

العدل في التعامل مع الآخرين: (الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَانقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) ((194)سورة البقرة) هو النوع الآخر من العدل ما يسمح الشرع التعامل به لأنه يتطلب التقابل ومعنى الآية أن كل من سولت له نفسه الاعتداء على غيره، يقابل بالمثل، لأن في مثل ذلك عدلاً، وتطبيقاً لأمر الله الوارد في قوله تعالى: (وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) ((40)سورة الشورى). هذه لفظة إلى دفع الأعداء وإغاثة المعتدى عليه لأنه يُعد من قبيل العدل، كذلك وضع قاعدة للعفو والتسامح.

وبين المسلمون أن ليس من العدل والإنصاف احتلال بلاد الآخرين والسيطرة على حياتهم، إذ المحتل لأرضٍ يقلب موازين العدل، (القادر على اختراع الأغلوطات، وإن غضبت الأديان وسخطت العدالة، واحتجت الجغرافيا وأنكر ذلك مبدأ من مبادئ الحقوق والعدالة (التبسي، ١٩٨١، صفحة ٢٣٢).

وكان من الفكر الإسلامي تعلق العدل بالثواب والعقاب لقوله تعالى: (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) ((26)سورة ص).



في أخلاقيات الوفاء بالعهد ونبذ الخيانة قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) ((105)سورة النساء).
واجب الحاكم:

من العدل التعليم العام لجميع الناس ففيه رقي المجتمعات، والعلم رمز الإنسانية والكمال والقضاء رمز العدل والمساواة، ومن رشد الحكومات الصالحة أن تكفل للعلم والقضاء الحرية والاستقلال وتبعد برجالها عن جميع المؤثرات، فإذا سخرها الاستعمار في أغراضه، واتخذ من رجالها أدوات لتنفيذها فذلك هو الفساد في الأرض (الإبراهيمي، صفحة ج ٢ / ٢٤٧)، فبالعلم يكون الإنسان مدرّكًا حقائق الأمور قادرًا على مجادلة الحاكم وإثبات العدل والحق لنفسه ولأبناء المجتمع.

ومن واجب الحكومات أن تمنح التعليم والقضاء الحرية التامة والاستقلال في الرأي. بعيدًا عن سيطرة الحكومات وأهواءهم، وبخلافه ينتشر الظلم وتعم الفوضى.

عبر المسلمون عن الإنصاف في العدل بالميزان والقسط في توزيع الثروات لقوله تعالى: (وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ((85)سورة هود) (اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ) ((17)سورة الشورى) وقوله تعالى: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) ((42)سورة المائدة)، وإن كانوا على غير دين الحاكم .

ومن العدل مراعاة الصفات الأخلاقية التي يمتاز بها الشعوب عن بعضهم، فلا يمكن أن يُطبق قانون الحريات المنفلتة في الغرب على قانون الحريات المنضبطة عند المسلمين والعرب.

المطلب الثالث: قابلية القوانين التشريعية على التغيير ومراعاة الأخلاق وحقوق المواطنة
ذهب الغزالي إلى إمكانية تغيير الأحكام الخاصة بالعدل ما من حكم شرعي إلا وهو قابل للنسخ خلافًا للمعتزلة فإنهم قالوا من الأفعال مالها صفات نفسية تقضي حسنها وقبحها فلا يمكن نسخها مثل معرفة الله تعالى والعدل وشكر المنعم فلا يجوز نسخ وجوبه ومثل الكفر والظلم والكذب فلا يجوز نسخ تحريمه وبنوا هذا على تحسين العقل وتقيحه (الغزالي، أبو حامد، ١٩٩٧، صفحة ج ١ / ٢٣٤).

أولاً: العدل يتحقق بمكارم الأخلاق وضبط القوى الثلاث

ومما جاء في ذلك من قول الغزالي: (ومجامع القوى التي لا بد من تهذيبها ثلاث: قوة التفكير، وقوة الشهوة، وقوة الغضب، ومهما هدّبت قوة الفكر وأصلحت كما ينبغي، حصلت بها الحكمة، التي أخبر الله عنها حيث قال: (وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) ((٢٦٩)) (سورة البقرة). وثمرتها أن يتيسر له الفرق بين الحق والباطل في الاعتقادات وبين الصدق والكذب في المقال، وبين الجميل والقبيح



في الأفعال، ولا يلتبس عليه شيء من ذلك، مع أنه الأمر الملتبس على أكثر الخلق، ويعين على إصلاح هذه القوة وتهذيبها ما أودعناه " معيار العلم ". والقوة الثانية هي الشهوة، وبإصلاحها تحصل العفة، حتى تنزجر النفس عن الفواحش، وتتقاد للمواساة والإيثار المحمود بقدر الطاقة. والثالثة الحمية الغضبية، وبقهرها وإصلاحها يحصل الحلم، وهو كظم الغيظ، وكف النفس عن التشفي، وتحصل الشجاعة، وهي كف النفس عن الخوف والحرص المذمومين في كتاب الله تعالى.

ومهما أصلحت القوى الثلاث وضبطت على الوجه الذي ينبغي، وإلى الحد الذي ينبغي وجعلت القوتان منقادتين للثالثة، التي هي الفكرية العقلية، فقد حصلت العدالة. وبمثل هذا العدل قامت السموات والأرض، وهي جماع مكارم الشريعة، وطهارة النفس وحسن الخلق المحمود (الغزالي، أبو حامد، ١٩٦٤، صفحة ٢٣٤).

العقل وكمال العلم، العدالة وكمالها الانصاف أما الحكمة فيندرج تحت فضيلاتها حسن التدبير وجودة الذهن وتقابة الرأي وصواب الظن. أما حسن التدبير فهو جودة الروية في استنباط ما هو الأصلح والأفضل في تحصيل الخيرات العظيمة والغايات الشريفة مما يتعلق بك أو تشير به على غيرك في تدبير منزل أو مدينة أو مقاومة عدو ودفع شر، وبالجملة في كل أمر متفاهم خطير، فإن كان الأمر هيناً حقيراً سمي كيساً ولم يسمى تدبيراً. وأما جودة الذهن فهي القدرة على صواب الحكم عند اشتباه الآراء وثوران النزاع فيها.

ثانياً: حق المواطنة في القرآن لكل الناس وإن لم يكن مسلماً
قال الله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ غَلِيماً حَكِيماً (١١١) وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا) ((112)النساء).

البرئ الذي تذكره الآية وكان سبباً في نزول هذه الآيات، هو يهودي كان يسكن في المدينة واتهم بالسرقة، فغار الله تعالى في سمائه وأبى إلا أن يحق الحق، فأنزل نحواً من عشر آيات بينات انتصاراً لليهودي لا يؤمن بالقرآن، والقرآن ينتصر لمن لا يؤمن به أصلاً ويعاتب النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) على تصديقه لمن اتهم (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً) ((105)النساء)، وهو مبدأ إنساني عام (للناس) لا يقدم أي اعتبار سياسي أو مصلحة فئوية على إقامة العدل.

إن القرآن قد جاء برسالة العدل المطلق الذي لا يتأثر بقرابة أو عصبية أو حب أو كره، فالإنسان يقول الحق ولو على نفسه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أُو



الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَّ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) ((135)النساء)، تدل على إقامة العدل مطلقا بالشهادة على النفس والأقربين .

نخلص من ذلك:

إن في القرآن مجموعة من المفاهيم الأخلاقية التي تشمل بسعتها المفهومية جميع أو أغلب القيم الإيجابية، فالعدل بمفهومه الواسع يشمل (حقوق الله على الانسان) و(حقوق أبناء الانسان على الانسان) و(حق الانسان على نفسه) و(حق أعضاء الانسان وجوارحه على نفسه) أي يكون مفهوم العدل في هذه الحالة معادلاً لجميع القيم الإيجابية

قدم الإسلام، منذ ظهوره لأتباعه رؤية مُنظمة للأمة المؤمنة به، تقودها إلى حياة مثالية. هذه الرؤية لها علاقة بإمكانية وجود نظام حكم عادل في المجال العام، من شأنه تشكيل هوية مسلمة للناس الذين يؤمنون بإرادة الله كأعضاء في مجتمع بشري. وهي في المقام الأول إمكانية إعمار الأرض لحياة مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق محوره الله وتسنده الرؤية القرآنية للعلاقات بين الناس (علي رسول الربيعي، ٢٠١٩).

ثمة علاقة عميقة تربط بين مفهومي المواطنة والعدالة السياسية في السلطة والمجتمع، حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، حينما تتحقق العدالة السياسية وتزول عوامل التمييز والإقصاء والتهميش، فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع، أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع

وفي التفسير لمفهوم العدل والقسط في القرآن الكريم علينا الأخذ بنصيحة محمد أركون :

ينبغي تجاوز المفهوم التقليدي للاجتهاد والممارسات العقلية المحدودة المرتبطة به، الفلسفة موجودة في كل تفسير عقلي للنص الإلهي، فإن العقل البشري لا يمكن أن يفهم المقاصد الإلهية بشكل أحادي، لذلك يجب البحث عن عدة دلالات للمعنى القرآني بما يوصل المقصد الذي يخدم البشرية بحسب اختلاف البيئات .

تجبر المجتمعات الحديثة المفسرين على تغليب التاريخ والتغير على البنى الثابتة واعتبار النظام الاجتماعي بصفته مجموعة من الرهانات التي تُغذي المنافسات بين الفاعلين، لذلك لم يكن ممكناً للمجتمع الإسلامي أن ينغلق على نفسه وينغلق داخل إطار العقل الأصولي.



وجد المسلمون اليوم صعوبة كبيرة في الفصل بين المكانة اللاهوتية للقرآن وبين الشرط التاريخي واللغوي للعقل الذي ينتج خطابات بشرية ارتكازاً على العقل الإلهي (أركون، ١٩٩١، صفحة ٩٩).
وإن توقف مفهوم العدل والعدالة عند المسلمين بين الفقه وعلم الكلام، إلا أننا نستطيع أن نقول بإمكانية تأسيس النظرية الفلسفية للعدالة كون علم الكلام عند المسلمين هو مفتاح الفلسفة على وفق ما يتناسب والقانون المدني .

المبحث الثاني: نظرية العدالة عند رولز

المطلب الأول : العدالة عند رولز:

أولاً: العدالة بتعريف رولز: العدالة: هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات مهما كانت كفوة وجيدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة، فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لرفاهية المجتمع (رولز، ٢٠١١، صفحة ٢٩). بهذا التعريف بدأ رولز تنظيره للعدالة.

يُعد الفيلسوف الأمريكي جون رولز (٢٠٠١-١٩٢١م) اسماً لامعاً، فهو صاحب مشروع بدأ في الستينيات على شاكله مقالات تم تنويجها بكتاب سنة ١٩٧١م تحت عنوان "نظرية في العدالة" وهو كتاب تم تداوله وترجمته على نطاق واسع لما فيه من جدة في التنظير السياسي. حيث حاول رولز تقديم تصور للعدالة لمصلحة المجتمع الليبرالي الديمقراطي، وذلك قصد حل معضلة المساواة من جهة والتفاوت من جهة أخرى، بعبارة أخرى سعى إلى إيجاد نموذج نظري ينقل العدالة من المساواة إلى الإنصاف، لمراعاة غير المحظوظين من ضحايا النظام الرأسمالي، فرولز كان يبحث عن مخرج للتخفيف من التصور الليبرالي المتطرف في الفردانية محاولاً إضفاء صبغة أخلاقية على نظريته وذلك بإقحام فكرة التعاون لتحقيق الرفاهية للجميع. ولكي يتمكن من القيام بهذا التنظير استلهم عديداً من المرجعيات الفلسفية القديمة منها والحديثة، حيث نجد في كتابه شيئاً من أرسطو (٣٢٢ق.م) خاصة في مسألة العدالة التوزيعية وشيئاً من كانط (١٨٠٤م) خاصة مسألة الاستقلال والحرية واستخدام العقل بشكل عمومي وأخيراً شيئاً من نظرية العقد الاجتماعي (المحمدي، ٢٠١٥). لا تقتصر أهمية هذا الكتاب "نظرية في العدالة" في نظر مؤرخي الفلسفة المعاصرة، على ما تضمنه من مفهومات جديدة فقط؛ بل



لأنه كذلك ظهر في فترة عانت فيها الفلسفة السياسية لا سيما في الفكر الأنجلوساكسوني () خمولا وركودا أقرب إلى الموت.

لا بد من التأكيد أن نظرية رولز في العدالة: هي نظرية سياسية وليست أخلاقية، وهذا يعني أمورا كثيرة، منها: أن هذه النظرية لا تهدف لتحديد الخير من الشر، أو كيف يعامل الناس بعضهم البعض، بقدر ما تهدف إلى وضع المبادئ التي يجب أن تؤسس عليها البنية الأساسية السياسية للمجتمع، والمقصود بالبنية الأساسية، هنا: مجموعة المؤسسات الأولية التشريعية والاقتصادية، ودستور البلاد، والتعليم،.... إلخ، هذه البنية هي موضوع نظرية رولز للعدالة (علوش، ٢٠١٢).

ثانيا: : أسس النظرية عند رولز

تقوم نظرية رولز على وضع أسس ومبادئ للعدل تقوم على أساس تصوره في إنقاذ المجتمع من الفوضى التي ستكون مع عدم وجود دولة أو نظام حكم، وأهم المبادئ التي اعتمدها في نظريته من خلال تصوره مجموعة من الأشخاص وقد اجتمعوا لكي يتفاوضوا فيما بينهم بغية الوصول إلى مبادئ العدل التي ستحكم نشاطهم مستقبلا، هذه المفاوضات يضع لها رولز شروطا مثالية يجب أن تجري على وفقها:

١- غياب الضغط والإكراه.

٢- تكون المبادئ المتوصل إليها والمتفق حولها ملزمة للجميع.

٣- يتسم المتفاوضون بالعقلانية وكل واحد منهم يتمتع بثقافة عميقة في جميع المجالات من علم النفس والاقتصاد والاجتماع، إلى الفلسفة والرياضيات.

٤- كل فرد له خطته في الحياة وأهدافه ومصالحته الخاصة، فهو لا يشعر بالتعاطف مع الآخرين في الوقت الذي لا يشعر فيه إزاءهم بالحسد أو الضغينة باختصار دائرة اهتمامه محصورة في أهدافه هو فحسب.

٥- حجاب الجهل ويقصد بذلك أن كل شخص من الأشخاص المتفاوضين وإن كان تمتع بالمعرفة الواسعة المتعمقة في سائر المجالات (علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد، الفلسفة...) فهو يجهل كل شيء عن نفسه (بجهل اسمه وعمره، جنسيته وحقبته التاريخية، لا يعرف شيئا عن قدراته العقلية أو البدنية...). إن كل ما يعرفه عن نفسه أنه إنسان بصرف النظر عن الاسم أو اللون أو العقيدة أو الجنس أو أي شيء آخر من محددات الشخصية الفردية. هنا يتسم كل مفاوض "بالحكمة العامة" و"الجهل الخاص". هنا يعتقد رولز أن هذا الشرط سيجعل المتفاوضين يتسمون بالحياد لعدم شعورهم بأن



قانونًا ما سيعرقل تلك المفاوضات كونه يمس مجتمعًا أو معتقدًا ما لفئة من فئات المجتمع (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ٣٨، ٤٦، ١٨١.١٨٧).

المطلب الثاني: مبادئ العدالة وأنواعها:

أولاً: مبادئ العدالة:

يقول رولز إنه لا محالة سيتوصلون إلى مبدئين أساسيين للعدالة هما:

١- لكل شخص الحق في الحرية والاستقلال الشخصي. إن الحرية هي أسمى الخيرات التي يجب توزيعها فهي وسيلتنا لتحقيق أهدافنا، ومن ثم فإن الأطراف المتفاوضة في الوضع الأصلي سوف يحرصون على ضمان أكبر قدر ممكن من الحرية لكل شخص حتى يتمكن من تحقيق خطة حياته. فهذا المبدأ ضروري جدًا، لأن لا أحد من المتفاوضين سيكون قادرًا على المغامرة بالموافقة على ما سينقص من حريته ومن ثم قيمته بوصفه إنسانًا. فالكل سيوافق على مبدأ ضمان حرية الفرد، طالما لا تؤذي حرية الآخر.

٢- تعويض الأقل حظًا من طرف الأكثر حظًا، إن الذي سيدفع المتفاوضين إلى تبني هذا المبدأ هو خوف كل منهم على أن يكون هو من بين ذوي الامتياز الأقل عند كشف الحجاب، مما سيجعله يقرر ضرورة دعم الأقل حظًا، فبالطبيعة لا يُمنح كل إنسان المزايا الحسية والعقلية نفسها التي قد تُمنح لسواه. لهذا يظل هذا المبدأ هو من سيعدل الكفة ويضمن للأقل حظًا الاستعادة من إنجازات الموهوبين والمتفوقين (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ٩٢، ٩٥).

نخلص مع رولز إلى أنه لا مانع في مجتمع العدالة المرتقب من إبقاء المساواة شرط أن تكون في مصلحة المحرومين، فالحرية والمساواة في الفرص مطلوبة لكن يجب أن تقترن بالتعاون الاجتماعي. أراد رولز أن يُحرر القيم الأخلاقية من كل ما هو مفارق ومتعال وفي الوقت نفسه لا يضعها كمجرد محاولات تجريبية بلا سند عقلي. إنه ينطلق في البحث عن العدالة من خلال ممارساتها كإنصاف طبقًا لما يسميه بمنهج الاختيار العقلاني (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ١٨٨).

كان يحاول رولز البحث عن صيغة، تضمن للفرد مصلحته الخاصة المعقولة، وتحقيق تصوّره الخاص للخير، وفي الوقت نفسه؛ تضمن وجود إطار عامّ للتعاون يحمي الرابطة الاجتماعية من التفتك، ولا يمكن أن يكون ذلك، إلا إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه مغامرة تعاونية مشتركة قائمة على المصلحة المتبادلة؛ ففي هذا النموذج هناك - من جهة - تماثل في المصلحة بين الأطراف المشاركة في هذا المشروع التعاوني؛ إذ إنّ كلّ الأطراف له مصلحة في استمراره ونجاحه في تحقيق فوائد، وتنازع



في المصلحة - من جهة أخرى - حيث إن كل طرف في هذا المشروع التعاوني، يريد أن يحوز لنفسه ولمجموعته أكبر نصيب من فوائد وأرباح هذا التعاون الاجتماعي (مرشد، ٢٠١٧).

تقتضى العدالة عند رولز تنظيمًا للمؤسسات الكبرى للمجتمع، على نحو يكون فيه توزيع فوائد التعاون الاجتماعي وتكاليفه، توزيعًا عادلًا على أساس المواطنة، حتى لا يشعر أي طرف شريك بالضييق أو يشكو الإجحاف في حقه. ويرى رولز ضرورة أن تشتغل المؤسسات الأساسية بطريقة تولد الإحساس بالعدالة في نفوس الناس، من أجل إرساء دعائم الاستقرار في المجتمع، لا بد أن تنظم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على نحو: تكون فيه لصالح الأقل امتيازًا، تكون مرتبطة بوظائف وبمواقع مفتوحة أمام الجميع، وفي إطار من المساواة العادلة (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ٢١٩ . ٢٢٨). انتقد الليبراليون مبدأ المساواة الذي دعا له كون آراءه ستجعل الدولة تتداعى للسقوط نتيجة لاستنزافها موارد المجموعة القومية، في الإنفاق على جهاز إداري متضخم، وعلى برامج اجتماعية فاشلة لم تحل مشاكل البطالة والفقر.

ثانياً: الحرية التعددية (الدينية أو الفكرية)

الليبرالية السياسية عند رولز لا تقبل ولا ترفض أية عقيدة شاملة خاصة؛ فهي تقر أن لهذه العقائد حقا في البحث عن الصدق الديني والأخلاقي والفلسفي، لكنها تفضل أن تكون على الحياد من النزاعات الجدلية المتزمتة، وتتجنب اعتماد أية نظرة شاملة معينة.

حسب منطق المصلحة العمومية الذي يسعى إليه رولز: لا سبيل إلى وجود مشروع للمواطنين، لمناقشة مسائل سياسية ودستورية أساسية الاعتماد على مثلهم الأخلاقية أو الدينية فقط، ويرى رولز أن الفصل بين هويتنا السياسية وهويتنا الخاصة، يجد مصدره في الطبيعة الخاصة التي تميز المجتمعات الديمقراطية المعاصرة؛ إذ تتميز المجتمعات الديمقراطية الغربية المعاصرة بوجود كثير من المذاهب الشاملة المعقولة المتعارضة - دينية وفلسفية وأخلاقية - ويدرك المواطنون أنهم لا يستطيعون التوصل إلى اتفاق، أو حتى مجرد التوصل إلى تفهم متبادل على أساس مذاهبهم الشاملة المتعارضة، ويؤكد رولز أن هذا التنوع في العقائد الشاملة الموجود في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، ليس مجرد حالة تاريخية سرعان ما تزول؛ بل إنه ملمح دائم للثقافة الديمقراطية العالمية، وفي حالات سياسية واجتماعية تؤمنها الحقوق الأساسية والمؤسسات الحرة.

هذه السمة التي تتسم بها المجتمعات الحرة يسميها رولز (واقعة التعددية المعقولة)؛ التي يعدها سمة مطلوبة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة؛ لأنها تعبر عن التنوع البشري (رولز، جون،



٢٠٠٩، صفحة ٣٩٠-٣٩٢) (صابر، ٢٠١٣، صفحة ٩٠-٩١) (الهاشمي، ٢٠١٤، صفحة ١٤٧). ولتجسيد فكرة (الوافق من خلال التراكب) يتطرق رولز إلى مسألة حرّية الضمير، ويميّزها وفق ضربين من الحجج؛ في الضرب الأول: ينظر إلى المعتقدات الدينيّة على أنّها موضوع قابل للمراجعة والنّظر العقلانيّ؛ فحرّية الضمير ضروريّة لنا لعدم وجود ما يضمن لنا أن تكون أساليبنا الزاهنة في العيش، مناسبة لنا أو ليست في حاجة إلى مراجعة أو إعادة نظر، وهذه الحجّة التي تقوم على فكرة المراجعة العقلانيّة: هي الحجّة التي يستند عليها الليبراليون لتبرير مقتضى الحرّيات الأساسيّة، أمّا الضرب الثاني من الحجج؛ فينطلق - في دفاعه عن الحرّية الدينيّة - من أنّ العقائد الدينيّة راسخة، وليست - من ثم - موضع مراجعة أو محلّ نقد، وإن كُنّا في حاجة إلى حرّية الضمير لوجود تصوّرات دينيّة متعدّدة داخل المجتمع، التي إن لم تقبل المراجعة أو المساءلة، تقبل بحقّ التّصورات الدينيّة الأخرى في الوجود والتّعبير عن نفسها، في إطار تعدّديّة تجعل التّعاش مكمّلاً، وترى هذه الحجّة: أنّنا ما دمنا ننتمي جميعنا إلى مجموعات دينيّة مختلفة، ومتنافسة أحياناً؛ فإنّنا نحتاج إلى تبنّي مبدأ الحرّية الدينيّة في صيغة حرّية الضمير، وإقراره ضمن الموادّ الدستوريّة، والدّفاع عنه على أنّه موضوع (وافق من خلال التراكب)، ليكون - بذلك - أساساً من أسس العدل في مجتمع تعدّديّ (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ٢٦٣).

ويؤكّد رولز أنّ المذاهب الشّاملة - دينيّة كانت أم غير دينيّة - بإمكانها أن تشارك في المناقشة السياسيّة في المجتمع في أيّ وقت، بشرط أن تقدّم هذه المذاهب أسباباً سياسيّة تتفق والعقل العام، لتأييد المبادئ التي تطرحها، وهو شرط ملزم لمشاركة هذه المذاهب في المناقشة السياسيّة في المجتمع. نستنتج مما سبق: أنّ الليبراليّة السياسيّة عند رولز تنشأ من واقعيتين: واقعة التعدّديّة المعقولة من جهة، وواقعة أنّ السّلطة السياسيّة في النظام الديمقراطيّ: هي سلطة مواطنين أحرار ومتساوين، بوصفهم كياناً من جهة أخرى، ومن هاتين الواقعتين تنشأ مسألة المشروعيّة السياسيّة الليبراليّة (صابر، مرجع سابق، صفحة ٩١-٩٢).

في المبدأ القائم على المنفعة أو (النفعي) القائم على أساس تقويم الأفعال بمقدار ما تنتج من منافع، وفق مبدأ السّعادة الكبرى، ويعني؛ ضرورة سعي الإنسان إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من المنفعة. يرى رولز إنّ مذهب المنفعة لا يقدّم ما يكفي من الضّمان للحرّية؛ ففي بعض الحالات، ربما يحصل أن تتحقّق السّعادة لأغلبية النّاس، بحرمان أشخاص قلائل من حرّياتهم؛ فإذا كان المكسب من السّعادة التي تتحقّق لأغلبية النّاس أكبر من حرمان بعض الأشخاص من سعادتهم، يبرّر مبدأ السّعادة



القصوى - عندئذ - فقدان الأقلية لحرّياتهم جعل المذهب النّفعيّ العدالة وسيلة لتعظيم المجموع الإجماليّ للإشباعات الفرديّة، بالتّالي؛ فإنّ المذهب النّفعيّ يتجاوز - دون وجه حقّ - المستوى الفرديّ نحو المستوى الكليّ، وكأنّ المجتمع ليس سوى فرد واحد، وهذه فكرة خياليّة محضة؛ لأنّها تتجاهل تعدديّة الأشخاص والنّوع البشري، وحقّ كلّ فرد في متابعة رغبتة العقلانيّة وتحقيقها؛ أي أن تعددية الأشخاص - عند رولز - ليست مأخوذة على محمل الجدّ عند النّفعيّين (رولز، العدالة كإنصاف، صفحة ١٧٤).
ثانياً: الحرّية والمساواة الاجتماعيّة،

قدّم جون رولز إطاراً ثرياً للتّوفيق بين الحرّية والمساواة الاجتماعيّة، بتركيزه على الموضوع الأساس للعدالة، وهو: الطّريقة التي توزّع وفقها المؤسّسات الاجتماعيّة الكبرى الحقوق والواجبات الأساسيّة، وتحدّد تقسيم الامتيازات من التّعاون الاجتماعيّ، حيث تصبح البنية الأساس للمجتمع مجالاً للتّعاون لا للمنافسة، ورولز كان يبحث في المدى الذي يمكن أن تبلغه الديمقراطيّة، في تحقيق قيمها الأساسيّة المتمثّلة في الحرّية والمساواة، بصورة مثاليّة؛ أي في المدى الذي يمكنها أن تحقّق فيه العدالة الاجتماعيّة كما يجب أن تكون، أنّ هدف رولز لم يكن تحديد الخير من الشرّ، أو كيف يعامل النّاس بعضهم البعض، بقدر ما هدف إلى وضع المبادئ التي يجب أن تُقام عليها البنية الأساسيّة السياسيّة للمجتمع، والمقصود بالبنية الأساسيّة هنا: مجموعة المؤسّسات الأوليّة التشريعيّة والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتربويّة، فموضوع نظريّة رولز للعدالة: هو موضوع سياسيّ أكثر منه أخلاقيّ (عادل، مصدر سابق).
فصل الحق عن الخير في مسعى منه لتأسيس فكرة "الموقع الأصلي" وهو الذي لا سابق له ولكنه افتراضي أو خيالي، وفكرة التعاقد الاجتماعي قد اعتبرت متجاوزة من طرف مجموعة من المفكرين المعاصرين، إلا أن جون رولز اعتبرها منهجاً إجرائياً يسمح بعدم إقصاء أي أحد، ويركز على أن جميع المشاركين في الوضع الأصلي يتميّزون بالتفكير العقلاني، أخذ رولز قوله بأنه لا يمكن ضبط سلوك الإنسان إلا عن طريق العقل من فكرة كانط بأن الأخلاق من جنس السياسة، وبما أن الإنسان يكون طائع بالتزامه الأخلاقي فكذلك الحال مع السياسة.

ويؤكد رولز على أن غياب مثل هذا النظام العادل راجع بالأساس إلى أن تحديد ما هو عادل أو غير عادل، لا زال موضوع جدال وأنه لم يتم الاتفاق بعد حول فكرة وتصور العدالة، أي حول المبادئ التي ينبغي أن يتحدّد وفقها المجتمع، لكن رغم الاختلاف حول فكرة أو تصور العدالة، فإن هناك نوعاً من الاجتماع حول الحاجة إلى وجود مبادئ لتحديد الحقوق والواجبات (رولز، نظرية في العدالة، صفحة ٦٨٢ . ٦٨٤).



المبحث الثالث: المقارنة

١- العدالة عبارة عن وقوع هذه القوى - الحكمة والشجاعة والعفة - والعدالة على الترتيب الواجب فيها تتم جميع الأمور ولذلك قيل بالعدل قامت السموات والأرض... أما بحسب الغزالي: العدل فهو حالة للقوى الثلاث في انتظامها على التناسب بحسب الترتيب الواجب في الاستعلاء والانقياد، فليس العدل جزءاً من الفضائل بل هو عبارة عن جملة الفضائل .

٢- ينبغي أن نُعرّف العدل بأنه الاستقامة في الأهداف والمقاصد، ويعرفه أفلاطون بقوله: "التوازن بين قوى النفس الثلاث، العقلية والغضبية والشهوانية"، ويعني بالتوازن التحكم والسيطرة على تلك القيم الثلاث .

٣- هل توصل رولز إلى حل معضلة المساواة من جهة والتفاوت من جهة أخرى، بعبارة أخرى سعى إلى إيجاد نموذج نظري ينقل العدالة من المساواة إلى الإنصاف، لمراعاة غير المحظوظين من ضحايا النظام الرأسمالي،؟؟ في اختيار الأشخاص الذين سيكتبون تلك القوانين التي تحدد العدالة ستكون غير منصفة، فإن الشخص الذي لا يعرف من هو ويمتلك تلك الصفات التي أرادها رولز لن يكون حياديًا تجاه الأشخاص المميزين في المجتمع، هو فقط سيحكم للضعفاء وهذا الأمر لن يُحقق سياسة منضبطة فليس كل الضعفاء قادرين على القيادة وكتابة نظام عادل للنجاة بالبلاد والنهوض بها وحمايتها.

٤- التنظير عند رولز غير ملزم دينيًا، لذلك حاول إيجاد قانون أخلاقي أو وازع الضمير لتطبيقه، بينما التشريع في القرآن ملزم دينيًا وأخلاقيًا وتترتب عليه عقوبات القصاص في الدنيا والآخرة. لذلك كان تساؤل رولز ما طريقة الحياة التي ستسود إذا لم تكن هناك قوة عامة تردع الناس؟ الجواب الفوضي، وهذا ما كان كذلك ذكره في القرآن الكريم: (.. وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) ((سورة البقرة)).

٥- تكمن جدة كتاب رولز في قوته التنظيرية، نظرًا لقدرته على جمع شمل المتناقضات في توليفة متناغمة، فلمسة الكتاب العلمية فائقة، فهو يعتمد ما يسمى في العلم، بالتجربة الخيالية أو الذهنية، فاستخدام منهجية عزل الظواهر، في حال غياب الدولة كيف ستكون النتائج؟ وضرورة وجود حاكم.

٦- يتسم كل مفاوض "بالحكمة العامة" و"الجهل الخاص". هنا يعتقد رولز أن هذا الشرط سيجعل المفاوضين يتسمون بالحياد لعدم شعورهم بأن قانونًا ما سيعرقل تلك المفاوضات كونه يمس مجتمعًا أو معتقدًا ما لفئة من فئات المجتمع. هذا الاعتقاد غير صحيح في التطبيق، كونه من الخيال أو المثالية



الغير موجودة، لذلك كان الإسلام يوجه إلى مسألة الإيثار (ويؤثرون على أنفسهم) ومحاكمة أصحاب الشورى للحاكمين.

٧- ومن كل ما سبق من المباحث نلاحظ أن كلمة «العدالة» موطن بحث عند الفلاسفة والمفكرين، وتعني على حد قول هنري برجسون المساواة والنسبة والتعويض «العدالة في كل الأزمنة تثير في ذهن أفكار المساواة والنسبة والتعويض» (هنري، ١٩٨٤، صفحة ٧١ - ٧٢)، ولم تخرج عن هذه الدلالات مع اختلاف نسبي غير أن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر أدت إلى ظهور ما عرف بالعدالة الاجتماعية، ومن ذلك الحين أصبحت كلمة من المفاهيم والمصطلحات الرأسمالية الحديثة التي دخلت إلى الحقل المعجمي عند بعض المفكرين المسلمين المعاصرين.

٨- الأديان بصورة عامة يصعب اقام تشريعاتها الدينية في الدساتير المدنية في الدولة الحديثة التي تتميز بتعدد الأديان والملل والتوجهات الفكرية لدى مواطنيها. إن التحدي الذي يواجه المجتمعات في السياق الإسلامي اليوم هو الاعتقاد الراسخ بين المسلمين ذوي التوجه الديني بأن الإسلام دليل شامل لحياة الإنسان ويجب ألا يكون موجهاً ومرشداً ودليلاً فقط بل يجب أن يحكم دولة حديثة ذات أغلبية مسلمة أيضاً. يرى رولز ضرورة عدم الاعتماد على المعتقدات الدينية بوصفها أساساً للسياسة والتشريعات العامة، وبنفس الوقت لا يقيم حرية التعبير عن المعتقدات. أنه من الواقعي والمثمر الاعتراف بأن هناك صلة غير مباشرة أي بالواسطة النظرية البعيدة بين الدين والسياسة (أي الدين كنظومة قيم ووصايا ومرشد ودليل للسياسة) وتنظيمهما من خلال المتطلبات الدستورية وحقوق الإنسان والسياسة المدنية أكثر من محاولة الفصل الباتر بين الدين والسياسة التي يبدو لا تتحقق إذ فشلت أغلب محاولات القطع بينهما ولاسيما في الإسلام ، ولكن ينبغي مع ذلك إبقاء الدين خارج الدولة من خلال آليات واستراتيجيات مختلفة. إن لدى المسلمين في تجربتهم التاريخية فهم إيجابي للعلمانية، بمعنى المادية الدنيوية ويمكن أن تُعتمد لتكون جزءاً لا يتجزأ من نظرتهم للعالم بدلاً من النظر إليهما كمتعارضين (الربيعي، ٢٠١٩).

٩- نظرية راولز ليست عامة لكل المجتمعات، بل يمكن تطبيقها في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. العدالة المنصفة هي التي تراعي اختلافات الناس وتمايز طبائعهم وقدراتهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم، فالناس يتفاوتون فيما بينهم تفاوتاً إيجابياً وخلاقاً، ومن الجور حسب شيلر الإقرار بمساواة مطلقة، كما تنادي بذلك الأخلاقيات الحديثة. فالعدالة تقوم على فكرة المساواة ولكن بمعناها الإيجابي. فالمساواة هنا



لا تعنى فرض التساوي بين الجميع في الدخل والثروة، ولكن إتاحة الفرص المتساوية لهم في حرية الحركة والمبادرة.

١٠- مع الفهم الإسلامي (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَأُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى) ((41)سورة النجم) تلك العدالة التي تنفي المساواة بين العاملين والمتقاعسين، اللون الأحادي أو النظرة الأحادية لأمر ما تكون غالبًا عند الحكم على الجموع التي يصعب التمايز بين أبنائها بسبب الجهل الذي تُعززه الدكتاتوريات.

١١- العدل في الإسلام قائم ومطلوب لذاته لأنه تشريع إلهي واجب القيام به، بينما يقوم العدل عند راولز على أساس مصلي، أو تبادل منفعي حيث يعلم أن فقدانه سيؤدي إلى كارثة، فالأخلاق عنده مقابل التزام الآخرين بها.

النتائج:

هذا البحث هو مقدمة بدأت بها لدراستي الموسعة حول المقارنة بين نظرية العدالة في الفلسفة الغربية وإمكانية كتابة نظرية إسلامية . للعدالة تتوافق ومفاهيم المدنية الحديثة والتي لا تتقاطع مع الفكر الديني، لذلك اقتصر على نقاط رئيسية لم أتوسع فيها مراعاة لقوانين النشر في المجلات. فكانت أهم نتائج البحث:

١- من المهم التأكيد على أهمية الخطاب المعياري القرآني الكوني الذي يخاطب كل البشر بعبارة "يا أيها الناس" فيدعو الإنسانية إلى الاستجابة لطبيعتها الفطرية الأصلية القادرة على التمييز بين الحق والباطل أو الصواب والخطأ. ولا يمكن لأي إنسان يتمتع بالعقل أن يفشل في فهم هذه اللغة الأخلاقية. فتصبح الاستجابة لإرادة الله دافعًا لخلق العدالة والإنصاف والحفاظ عليهما على الأرض، لتنظيم العلاقات بين الجماعات المتنوعة على مشاركتها في الاهتمام الأخلاقي الديني عبر المساواة، والسلام، والعدالة.

٢- يستند العدل السياسي في الإسلام إلى مصادر التشريع الإسلامي، والحاكم ما هو إلا أداة لتحقيق هذا العدل الرباني، لكنه لا يستطيع إحقاؤه ما لم يحاط برعية تساعد على ذلك وتأخذ بيده نحو بر الأمان حيث الدولة الريانية المنشودة.

٣- مع توافر كل المصادر الضامنة لتحقيق مبدأ العدالة وفق المنظور الإسلامي إلا أن المسلمين لم يتوقفوا في الاتفاق حول مبادئ للعدالة يمكن أن تحكم بلادهم وتكون متوازية مع المدنية الحديثة بسبب



فقدان مجال الحرية الفكرية في الوطن العربي خاصة بسبب سيطرة سياسات هي بين المتمسكة بالفقه السلطاني القديم، أو علمانية رافضة للدين تمامً الهوامش

١- فكرة أرسطو في العدالة باعتبارها تخص المجتمع المدني، فذهب إلى تصنيفها إلى عدالة تعويضية، وعدالة توزيعية، تتعلق الأولى بالحقوق والواجبات وتتحقق من خلال إعطاء كل ذي حق حقه، وأما الثانية فتتعلق بتوزيع الخيرات العامة على كل فرد من أفراد المجتمع، وفي كلا الحالتين لا بد أن ينال جميع المواطنين حظهم على طول المدى حتى تتحقق العدالة. انظر: (بدوي، ١٩٤٣، صفحة ٢٦٢).

٢- فكرة كانط في الحرية والاستقلال والعقد الجماعي نظرية ايمانويل كانط في العدالة، بمثابة نظرية في القوانين الأخلاقية أو قوانين الحرية، فهي تضع حدودا على التصرفات الخارجية للناس بطريقة قسرية، حتى تمنع الناس من التعدي على حرية الآخرين وهذا القسر يجب أن ينسجم مع حرية كل إنسان بما يتوافق مع مبدأ الحق الشامل لجميع البشر، وهو المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه نظرية كانط في العدالة. من منظور كانط، يكون الإنسان حرا حين لا يخضع إلا للقوانين التي يفرضها هو على نفسه، سواء فعل ذلك بشكل منفرد أو بتعاون مع الآخرين، وبذلك فحرية الإنسان لا تنقلص إذا كان يخضع للقوانين التي وضعها بنفسه أو شارك في ذلك الناس الآخرين، لأنه يشعر أثناء خضوعه للقوانين بأنه يخضع لرغباته الشخصية (إميل، ١٩٧١، صفحة ٣١٩).

٣- الأنجلو ساكسوني: نسبة إلى القبائل هي الأنجلز، والسكسون، واليوت. وقد تركوا أوطانهم الأصلية وهي شمال ألمانيا وهولندا والدانمارك، فارين من الفيضانات وسكنوا بريطانيا. انظر موسوعة ويكيبيديا

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- ابن خزم، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري (٤٥٦هـ) : الأخلاق والسير، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- ٢- أبو حامد الغزالي. ت ٥٠٥هـ، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ٣- أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ، المستصفى في علم الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- ٤- ابو حامد الغزالي: ميزان العمل، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٤.
- ٥- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم، دار العلم، القاهرة، مصر.
- ٦- أحمد الشرباصي، موسوعة أخلاق القرآن، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط١، ١٩٨١.
- ٧- أحمد بن محمد الفيومي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٨- إميل بوترو: فلسفة كانط، ترجمة، الدكتور عثمان أمين، أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٩- برجسون، هنري: منبع الأخلاق والدين، تعريب الدوري، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.



- ١٠- جون رولز: العدالة كإنصاف، ترجمة حيدر حاج إساعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
- ١١- جون رولز: نظرية في العدالة، ترجمة: ليلي الطويل، نشر الهيئة السورية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١.
- ١٢- الطُّبْرِي، محمد بن جرير: تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ١٣- عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: جون رولز أنموذجًا، مجلة الفلسفة، العدد العاشر، ٢٠١٣م .
- ١٤- عارف عادل مرشد: العدالة كمفهوم سياسي عند جون رولز، مقال منشور في مجلة مؤمنون بلا حدود، ٢٢/ مايو/ ٢٠١٧.
- ١٥- عبد الرحمن بدوي: أرسطو، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ١٩٤٣م.
- ١٦- عبد الكريم القشيري . ت٤٦٥هـ: تفسير القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط٣.
- ١٧- العربي بن بلقاسم التبسي، مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، وتعليق: شرفي الرفاعي، دارالبعث قسنطينة، الجزائر، ط١، ١٩٨١م.
- ١٨- علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ١٩- علي رسول الربيعي: الإسلام في الفضاء العام شريعة للإرشاد، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، أكتوبر ٢٠١٩.
- ٢٠- علي رسول الربيعي: رولز والإسلام، مقال منشور في صحيفة المثقف، العدد ٤٦٦٦، بتاريخ ١٥.٤.٢٠١٩م.
- ٢١- محسن المحمدي: المغرب، من مقال: جون رولز ومجتمع العدالة المرتقب. نشر جريدة الاقتصادية، ٧ يناير، ٢٠١٥م .
- ٢٢- محمد أركون: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، دار الساقى، ط١، بيروت. لبنان، ١٩٩١م .
- ٢٣- محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ٢٤- محمد بن يوسف الكاندهلوي، حياة الصحابة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ٢٥- محمد عبد الستار نصار: دراسات في فلسفة الأخلاق، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨٢.
- ٢٦- محمد هاشمي: نظرية العدالة عند رولز، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠١٤م.
- ٢٧- نور الدين علوش، حوار مع الدكتور منير كشو حول نظرية العدالة عند رولز، مجلة الحوار المتمدّن، العدد ٣٨٥٠، ٢٠١٢م

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Basic Science journal



ISSN 2306-5249

العدد الأول
٢٠٢١م / ١٤٤٢هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الإنسانية